

البترول والمال العربي ، سياسة التنمية الذاتية وبناء قوة اقتصادية عربية) . ومحاولة احتواء هذه التطورات وابطال مفعولها على النزاع .

— ابقاء ميزان التسلح لمصلحة اسرائيل .

— حصر ظاهرة المقاومة الفلسطينية المسلحة في اضيق نطاق ممكن ومحاولة عدم تعميمها كاسلوب ناجح لترجيح النزاع لمصلحة قوى التحرر والتقدم في العالم العربي .

— الضغط على الدول العربية لتوقيع معاهدة صلح على اساس الوضع القائم .

— تقوية امس التتارب المصري — الامريكي والابقاء على دور الوسيط الامريكي كطرف مقبول به من الجانب العربي في محاولات حل النزاع نهائيا في المستقبل .

٧ — تجدر هنا الاشارة الى دور الاتحاد السوفييتي في مستقبل النزاع على ضوء الاتفاقية . ان توقيع الاتفاقية قد تم بعيدا عن اي اثر للاتحاد السوفييتي فقد ادى التتارب المصري — الامريكي الى ادخال السياسة السوفييتية في الشرق الاوسط في مازق لم تواجهه من قبل . فالاتحاد السوفييتي الذي ظل يلعب دورا رئيسيا في المنطقة منذ عام ١٩٦٠ شعر نفسه بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وكأنه دفع ثمن صفقة خاسرة مرتين ، مرة عند هزيمة شريكه الاصيل عام ١٩٦٧ ومرة عند تحول هذا الشريك الى الفريق المنافس عند ظهور اول بادرة تعويض عن الخسارة الاولى (انتصار السلاح السوفييتي في اكتوبر ١٩٧٣ . ان الاتحاد السوفييتي امام تدهور علاقته مع مصر غير عن عدم موافقته رسميا على الاتفاقية وذلك بغياب مندوب عنه في جلسات اللجنة العسكرية المشتركة التي اجتمعت بخيف لصياغة البروتوكول الخاص بالاتفاقية ، كما دلت التصريحات السوفييتية الصادرة بعد توقيع الاتفاقية بان السياسة السوفييتية تحبذ عدم بحث اية تسوية للنزاع خارج اطار مؤتمر جنيف وبحضور جميع الاطراف ، ويصر الاتحاد السوفييتي ان تكون منظمة التحرير الفلسطينية طرفا رئيسيا بجميع المحادثات المقبلة حول النزاع . ان هذا الموقف يبدو اكثر انسجاها مع موقف سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية كما انه يعني ان الاتحاد السوفييتي لا زال ينطلق في سياسته نحو النزاع من نفس المبادئ وابعتماد نفس الاستراتيجية التي املتها مصالحه وقناعاته قبل عام ١٩٦٧ ، وان ابتعاد مصر عن الخط السياسي للسياسة السوفييتية لم يؤثر فعليا على الدور الذي حددته القيادة السوفييتية لنفسها في النزاع خاصة وان مراكز القوة وموازين القوى في المنطقة تجعل من السهل على الدول الكبرى تبديل الحلفاء وتعويض الاصدقاء ضمن فترات قصيرة .

٨ — يعتبر موقف اسرائيل من الاتفاقية وملحقاتها وبروتوكولها حجر الزاوية في اي عملية تقييم لاثارها ونتائجها على مستقبل النزاع . فكما وضعت الحركة الصهيونية جميع الاتفاقيات والعهد السابقة (الهدنة ، ايقاف اطلاق النار ، فك الارتباط) في خدمة الاهداف الصهيونية الرئيسية — الاستيطان والضم والتهويد — فانه ليس في سياسة اسرائيل ونظرتها للاتفاقية ما يدل على انها تزحزحت قيد شعرة عن مفهومها التقليدي لاي اتفاق دولي او ثنائي بشأن النزاع . وبناء على السوابق المتوفرة لاختبارات العرب بالمواثيق التي وقعت عليها القباذات الصهيونية والحكومات الاسرائيلية المتعاقبة فان اتفاقية سيناء يمكن اعتبارها اداة اضافية بيد اسرائيل لتحقيق الاهداف التالية :

— بالنسبة لمفهوم اسرائيل للحدود الامنة تعتبر الاتفاقية اول اتفاق ثنائي مع طرف عربي يحتوي على صياغة قانونية ومضمون سياسي لموضوع الحدود وعليه فان هدف اسرائيل سيظل المحافظة على الوضع الجديد للحدود ضمن مفهوم الامن الاسرائيلي .

— ستتخذ اسرائيل من الاتفاقية اداة لعرقلة الاستراتيجية العربية للسلام القائمة على